مقاصد علم الكلام وأسباب نشوئه التاريخية

-بحث في السياقات والقضايا-

The Aims and Reasons of the Emergence of Kalam

ذ. حمزة شرعي [1]

Hamza Charai

ملخص البحث:

إن غرضي من هذا البحث بيان حقيقة علم الكلام والمقاصد التي من أجلها نشأ، إلى جانب الوقوف على بعض مسمياته والقضايا المتعلقة به. ثم سبر أغوار سياقات نشأة علم الكلام الذي يعدّ علما إسلاميا أصيلا دافع عن العقائد الإسلامية في وقت كادت فيه ملامح العقيدة الصحيحة أن تندثر، لولا أن قيض الله لها رجالا ينافحون عنها بمنهج قويم قوامه النقل والعقل، لأخلص إلى أن علم الكلام لم ينشأ نتيجة سبب واحد، بل كان نتيجة أسباب متعددة؛ بعضها داخلي وثيق الصلة بالمجتمع الإسلامي، وبعضها الآخر يعود إلى عوامل وافدة من الخارج.

[**الكلمات المفتاح:** مقاصد - علم الكلام - السياقات التاريخية - المذاهب الكلامية]

Abstract:

The aim of this research is to clarify the reality of Islamic theology [kalam] and the purposes of its emergence, and to trace some of its designations and issues. The paper equally explores the contexts of the emergence of theology as an authentic Islamic discipline that purports to defend Islamic beliefs at a time when the features of the correct belief had greatly been marred. The paper concludes with the idea that the emergence of Islamic theology was provoked by several reasons, some of which are internal, while others are external.

[**Keyswords**: intentions - theology - historical contexts - theological doctrines].

مقدّمة:

لا يرتاب في أن القصد من علم الكلام أصالة الذب عن حمى العقيدة والدين؛ بتمتين عقيدة المؤمنين، بمنهجية قوامها العقل والدين، ليكون اعتقادهم إدراكا جازما لازما ناشئا

(1) باحث في جامعة محمد الأول - وجدة - المغرب.

عن دليل، فلا تبطله حينئذ شبه المبطلين، ولا تزلزله خيالات الملحدين. وقصد تبعيّ -لازمه منذ وقت مبكّر حتى صار في كثير من الأذهان أصليا- ينصرف إلى غير المسلمين من المخالفين، على اعتبار أن الدين للعالمين أجمعين، فكان لابد أن يوجّه الخطاب إليهم بمنهج يتفق وطرائق تفكيرهم لإقناعهم، وتقريب حقيقة الإسلام من قلوبهم، وإعلاء حجة الدين الحق في عقولهم، وما كانت المقاربة الأثرية القائمة على نصوص الكتاب والسنة المجردة عن دعم الدليل العقلي لتنجح في مواجهتهم، والردّ على شبه أثاروها كيدا أو جهلا، ذلك بأن الحجج العقلية المحضة لابد أن تكون مجابهتها على نحو عقلي يناسب طرق إثباتها ومسالك البرهنة عليها، وإلا فلا نتيجة.

وقد اضطلع علم الكلام بهاته المهمّة باقتدار، إلى أن بلغ مستوى عاليا من النضج والاستقرار. فقد بذل علماء الكلام على اختلاف مشاربهم ومدارسهم جهودا كبيرة، واستفرغوا وسعهم كلّه لمواجهة خصوم من أديان وملل كثيرة، من الدهرية، والملاحدة، والسمنية، والثنوية، والديصانية وغيرهم...، وألفوا في ذلك الكتب والرسائل، وعقدوا المناظرات، وسافروا للقاء أهل الشبهات في مواطنهم، ونجحوا في إقناع كثير منهم ببطلان عقائدهم، وكان ذلك موضع فخرهم واعتزازهم، فنظروا إلى علمهم على أنّه «أرفع العلوم وأعلاها، وأنفعها وأجداها، وأحراها بعقد الهمة بها، وإلقاء الشراشر عليها، وآداب النفس فيها، وصرف الزمان إليها (...) المتكفل بإثبات الصانع وتوحيده وتنزيهه عن مشابهة الأجسام (...) وإثبات النبوة التي هي أساس الإسلام، وعليه مبنى الشرائع والأحكام، وبه يترقى في الإيمان، باليوم الآخر من درجة التقليد إلى درجة الإيقان»[1]، ولذلك وصف بأنه العلم الأعلى الذي «منه تستمد العلوم وهو لا يستمد من غيره، فهو رئيس العلوم على الإطلاق»[2].

لكن سرعان ما تحوّل هذا العلم إلى أداة تستخدمها الفرق للدفاع عن آرائها واتجاهاتها، وبعد أن كانت أدلته عقلية في خدمة عقائد القرآن وآياته، أصبح القرآن وآياته أداة في يد تلك الفرق تطوعه لنصرة مذهبها واختياراتها، وكان من الطبيعي «أن تلجأ كل فرقة للقرآن الكريم تأخذ ما تؤيد به ما ذهبت إليه، وكثيرا ما كانت تتكلف وتتعسف، وكان طبيعيا أن يؤثر ذلك، وأن تنتقل عدواه إلى كتب التفسير. وهذا الذي كان، وإذ بهذه الكتب كأنّما هي ساحات واسعة ورحاب فسيحة تحتدم فيها المعارك الجدلية والآراء المختلفة»[3]. يقول محمد

(1) الإيجي، عبد الرحمن عضد الدين، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص: 4.

(2) المصدر نفسه، ص: 8.

(3) عباس، فضل حسن، التفسير أساسياته واتجاهاته، مكتبة دنديس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م، ص: 536.

بن الحسن الحجوي الثعالبي[1] في سياق الحديث عن فلسفة الإلهيات عند اليونان واستفادة المتكلمين منها بعد ترجمتها إلى العربية: «كل الطوائف الإسلامية من معتزلة ورافضة وغيرهم، يأتي زعيمها بفكرة عقلية يتلقفها عن الفلاسفة أو من عقله، وينتحل لها دليلا شرعيا كما سبق، فيأتي أتباعه ينمونها بخلابة البيان، خطابيات وشعريات يصيرونها براهين ويدعون أن مذهبهم الحق الواضح، والنور الفاضح، والقطعي الذي ليس بعده يقين يناهضه»[2]. وهو الأمر الذي جعل طوائف غير قليلة من العلماء ولا سيما المدارس النصية ترفض علم الكلام وتشكك في جدواه.

وتتحدد مشكلة البحث في السؤالين الرئيسين الآتيين: ما المقاصد العامة من علم الكلام؟ وما هي الأسباب المفضية إلى ظهوره علما مستقلا بذاته؟ وتتفرع عن هذين السؤالين جملة من الأسئلة الفرعية يمكن حصرها في ما يلي:

- ما حقيقة علم الكلام؟ وما مقاصده؟

- هل هناك حاجة ماسّة إلى علم كلام جديد في وقتنا الحاضر؟ أم أن هذا العلم جاء نتيجةً لظروف تاريخية انقضت، وبالتالي لم تعد هناك أي حاجة لنا به، إذ الضرورات تقدّر بقدرها كما يقول الفقهاء؟

- ما السياقات التاريخية التي أدّت إلى نشوء المذاهب الكلامية؟

- هل كان لعلم الكلام دور في نهضة حضارية للأمة الإسلامية؟ أم أنه أسهم في تزكية الصراع المذهبي-العقدي الذي مزّق وفرّق كلمة الأمة مدة غير يسيرة من الزمن؟

(1) محمد بن الحسن الحجوي: هو محمد بن الحسن بن العربي بن محمد الحجوي الثعالبي الجعفري الفاسي، ولد بفاس يوم الجمعة في الرابع من رمضان عام 1291هـ الموافق لـ 1874م. درس على يد والده العلوم الشرعية، كما درس القرآن على يد القارئ محمد بن السودي، ثم على الفقيه الورياجلي. وفي عام 1307هـ دخل جامع القرويين لاستكمال تعليمه، فأخذ عن شيوخ كبار. وفي عام 1316هـ شرع في إلقاء الدروس في رحاب هذا المعهد ولمّا يتجاوز عمره الخامسة والعشرين. ثم ولج الوظائف المخزنية وتلقب فيها إلى أن وافته المنية يوم الأحد 3 ربيع الأول عام 1376هـ الموافق لـ 7 أكتوبر 1956م، في أحد مستشفيات العاصمة الرباط. ترك العديد من المؤلفات بين مخطوط ومطبوع، من مؤلفاته: الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام. ينظر على سبيل المثال ترجمته في كتاب: تراجم ستة من فقهاء العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر وآثارهم الفقهية، لعبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م، ص: 137.

(2) الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي، التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين، تحقيق: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي – الدار البيضاء، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2005م، ص: 99.

وقد توسّلت في هذا البحث بالمنهج الوصفي الموصول بالاستقراء والتحليل؛ لمناسبته تتبّع كتابات بعض علمائنا المسلمين وإسهاماتهم في تجلية حقائق الاعتقاد، وبيان حقيقة علم الكلام والمقاصد التي من أجلها نشأ، إلى جانب الوقوف على جهودهم العلمية التي بذلوها في سبيل تخليص قضايا البحث العقدية من أسباب الفساد التي خامرتها مدة غير يسيرة من الزمن، في ضوء محاولاتهم المتقدمة التي رامت تجديد علوم الدين عموما ومنها علم الكلام. كما اعتمدت المنهج التاريخي؛ للحديث عن علم الكلام الذي كان نتيجة حتمية لسياقات داخلية وخارجية، وهي سياقات تاريخية محلية وإقليمية غاية في الحدّة؛ فقد مالت بعض الفرق الكلامية إلى استلهام ثقافتها من أصول المعرفة اليونانية، فناقشت المباحث العقدية بأساليب جديدة دخل فيها النظر العقلي والكلام المنطقي، والمناظرة والجدل، في حين اعتمدت أخرى بدرجات متفاوتة على السمع ولم تتجاوزه في تقرير العقائد الإيمانية، وهي نفسها لا غيرها التي صمدت –فيما بعد- في وجه حملات القمع الشرسة التي مارستها السلطة السياسية التي اتخذت المذهب الاعتزالي مذهبا رسميا لها.

وقد قسمت هذا البحث إلى مبحثين ومقدمة وخاتمة على النحو الآتي:

- المبحث الأول: علم الكلام؛ حقيقته، ومسمياته، ومقاصده

ويتضمن تمهيدا ومطلبين:

- المطلب الأول: حقيقة علم الكلام ومسمياته
- المطلب الثاني: مقاصد علم الكلام

- المبحث الثاني: في بيان الأسباب التاريخية التي أدت إلى نشوء علم الكلام

ويتضمن أربعة مطالب:

- المطلب الأول: النص حمّال أوجه
- المطلب الثاني: اختلاط السياسة بالدين
- المطلب الثالث: توسّع الرقعة الإسلامية
- المطلب الرابع: ترجمة التراث اليوناني إلى العربية

وفي الأخير، أسأل الله الذي جلت قدرته ووسعت رحمته كل شيء، أن يمن علينا بالإخلاص والقبول، إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: علم الكلام؛ حقيقته، ومسمياته، ومقاصده

تمهيد:

إنه مما يدعو حقيقة إلى البحث في هذا العلم وأمثاله مما يوصل إلى معرفة أصول الدين، وجوبُ معرفة العقائد الإسلامية على كل إنسان توافرت فيه شروط التكليف الشرعي والإلزام الديني. فإن وجوب النظروالتأمل في قواعد الاعتقاد ومعرفتها هووجوب عقلي، أوجبته الفطرة السليمة الملزمة بالتمسك بالدين والالتزام بأحكامه وتعليماته على نحو صلب غير مدخول بريب. ولقد كان الدافع الرئيس من هذا العلم الذب عن الإسلام والدعوة إليه، وردّ شبهات أعدائه، وتفنيد حجج الطاعنين فيه من المخالفين والمشككين والملحدين الذين انضووا تحت لواء المسلمين، وتستروا بالباطنية وغيرها من الفرق الضالة، للدس على الإسلام، والتشكيك فيه، وإثارة الشبهات بين معتنقيه، فصار البحث في علم الكلام وتدريسه والتأليف فيه السبيل القويم أمام المسلمين لمجابهة كل أشكال التطرف والانحراف العقدي.

ثم إنه ينبغي الإشارة هنا إلى أن للعقيدة جانبا منها ثابت قطعي ورد به التوقيف كتابا وسنة، ومن ثم لا يمكن تجاوزه أو الزيادة فيه أو النقص، وجانب ثان متعلق بحيز التحول والاجتهاد، والتطور الفكري والاكتشاف العلمي، وهو الجانب الذي يستوعب التحديات والمستجدات الحياتية ومتغيراتها الزمانية والمكانية، بالنظر الاجتهادي المعتبر والمتعلق بتطور المخالف، وتغير أدلته ووسائله، ونوعية الإشكالات، والشبهات التي يثيرها ويناظر عليها، فالنوع الأول - وهو العقيدة - ثابت، بينما يسري على الثاني - وهو علم العقيدة - ما يسري على عمل الفكر البشري من إصابة الحق والصواب أحيانا، والوقوع في الغفلة والسهو والتخبط الفكري في أحيان أخرى.

المطلب الأول: حقيقة علم الكلام ومسمياته

لعلّ مدار اهتمام المذاهب الكلامية جميعها واحد في الأصول الإسلامية الكبرى كالتوحيد، ومسائل النبويات والقضاء والقدر، بعض القطعيات من السمعيات...إلخ، لكنهم مختلفون في طريقة فهمها، تبعا لاختلاف المنهج الذي آمن به واتبعه كل مذهب كلامي في معالجة ما ينضوي تحت تلك الأصول من قضايا بحثية. وتتعلق موضوعات علم الكلام «بالأصول الدينية: كالبحث في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله...، وفي أحكام الشريعة من: بعثة الرسل ونصب الأئمة والتكليف والثواب والعقاب...، يتناولها بحسب ما وردت في الشريعة أمرا مقررا لا مدخل للشك فيه محاولا أن يؤيدها بالأدلة العقلية، حتى يكون الإيمان بها أشد وثوقا، وأكثر

توكيدا لاجتماع دليلي النقل والعقل معا، فضلا عن أن الدليل العقلي هو السبيل إلى إثبات هذه الأصول على المخالفين من أصحاب الأديان المخالفة»[1]. فإن بناء العقائد على أساس كلامي يجعل الإنسان ثابت الإيمان، قوي الحجة، صاحب قناعة ورؤية متبصّرة، بل إن الذي ذهب إليه أكثر العلماء هو القول بوجوب النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى، وأما المقلد فإنك لا تأمن عليه شبهات الملحدين وأفكار المشككين، على أن التقليد في مسائل الإيمان جائز كما ذهب إلى ذلك جمهور الأشاعرة والماتريدية.

فقد تبيّن لي بعد نظر وبحث في علم الكلام أن موضوعه هو النظر بالاستدلال على مسائل الإلهيات والنبويات والسمعيات، وأما ما ذكر من مسائل أخرى في كتب المتكلمين غير هذه الثلاثة مما هو معدود من أصول الدين، فهو مندرج تحتها، وقد زادت بعض الفرق مبحث الإمامة وجعلته في مرتبة الأصل العقدي الذي لا يكون مؤمنا من لا يسلّم به ويعقد قلبه عليه، وهذا زلل منهجي وخطأ معرفي أفضت إليه خلافات سياسية ظهرت في ظل سياقات تاريخية خاصة بنى عليها هؤلاء مذهبهم، وعقدوا عليه الولاء والبراء. ولا أنكر ارتباط الإمامة ببعض الجوانب العقدية لكنها مقتصرة على الخلافة الراشدة ولا يمكن تعديتها إلى كل إمام خليفة. وأشير هنا إلى أن كثيرا من الباحثين في هذا العلم يقسّمونه باعتبار موضوعه إلى قسمين اثنين: الأول: جليل الكلام؛ الذي يتعلق بقضايا التوحيد، ومباحث الصفات الإلهية، والقضاء والقدر، والبعث والجزاء، وأمّا الثاني: فهو دقيق الكلام؛ الذي يرتبط بالعالم المادي الطبيعي؛ من حيث تكوينه وظواهره وصفاته، وحركته وسكونه، بجواهره وأعراضه ومتغيراته...، وقد قدّم الباحثون في هذا القسم رؤى ومبادئ تنسجم إلى حد كبير مع مفاهيم الفيزياء الحديثة.

وإن أهل الكلام يرومون إثبات وجود الله تعالى وإثبات صفاته الكمالية من خلال التأمل في خلقه مما هو موجود في كتابه المشهود، وكذلك بالتأمل في معاني كتابه المقروء المستخرج منه الدليل والبرهان، وهكذا الشأن في سائر أركان الإيمان، ومن هنا فهو على قانون الإسلام لا يزيغ عنه ولا يحيد بحال، إذ علماء التوحيد لا يتكلمون في حقّ الله وفي حقّ ملائكته وغير ذلك من أمور الاعتقاد بالاعتماد على مجرد النظر العقلي فقط، وإنما العقل عندهم شاهد للشرع، فهم يقرّرون أنه لا ينبغي القول في العقائد بإثباتها أو نفيها إلا بدليل، ولا يعدّ تصديقنا بها متابعة للوهم، إذ ليس للعقل في هذا الجانب من الدين حكم مستقل حتى يجزم بأنها وهم، لما علمت من أن الوهم لا يبيّن صادقه من باطله إلا العقل، ولذا فإن علم الكلام من العلوم التي

(1) السيد، محمد صالح محمد، أصالة علم الكلام، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، طبعة: 1987م، ص: 187.

يزدوج فيها العقل والسمع؛ فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد.

الفرع الأول: حقيقة علم الكلام

إن للعلماء في تعريف علم الكلام عبارات مختلفة، كثيرا ما تدلّ على اختلاف في وجهات النظر، وفيما يلي جملة من تعريفات العلماء لهذا العلم:

- يعرّف محمد أبو نصر الفارابي (ت: 339ه) علم الكلام بقوله: «وصناعة الكلام يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل»[1].

- ويعرّفه عضد الملة والدين عبد الرحمان الإيجي (ت: 756ه) بأنّه: «علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد ﷺ، فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام...»[2].

- وأمّا عبد الرحمان ابن خلدون (ت: 808ه) فيعرّفه بأنّه: «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد»[3].

- ويعرّف محمد الطاهر ابن عاشور (ت: 1393ه) علم الكلام بأنّه: «العلم الذي يعرف به إثبات العقائد الإسلامية بإثبات الحجج ودفع الشبه، وهو نظير قسم الإلهيّات في الفلسفة الباحثة عن فكرة البحث في الوجود والموجود...»[4].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة فإنه يمكن القول بأن:

- علم الكلام يقوم بالأساس على النظر العقلي في العقائد الإيمانية وتبيينها.

(1) الفارابي، أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه وبوبه: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م، ص: 86.

(2) المواقف في علم الكلام، م س، ص: 7.

(3) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ—2004م، ج: 2، ص: 205.

(4) ابن عاشور، محمد الطاهر، أليس الصبح بقريب (التعليم العربي الإسلامي- دراسة تاريخية وآراء إصلاحية)، دار سحنون-تونس، دار السلام-مصر، الطبعة الرابعة، 1436هـ-2015م، ص: 182.

- علم الكلام يعنى بإثبات العقائد الدينية بالبراهين العقلية، كون العقائد الإيمانية ثابتة بالسمع أصالة، ووظيفة العقل تبعا النظر فيها نظر التماس الاستدلال والبرهان النظري.

- علم الكلام يضطلع بمهمة الدفاع عن العقائد الإيمانية، وذلك بالرد على المبتدعة المنحرفين عن مذاهب أهل السنة والجماعة في الاعتقاد.

- علم الكلام هو نظير علم الإلهيات الذي اشتغلت به طائفة من الفلاسفة، غير أن دفاع المتكلمين عن العقائد يكون على قانون الإسلام المنسوب إلى دين محمد ﷺ، إذ دفاع المنحرف عن مذاهب السلف من أهل السنة والجماعة في الاعتقادات لا يوصف بالكلام.

وخلاصة حقيقة علم الكلام أنه يعنى بمسائل الاعتقاد الصحيحة الثابتة بإيراد أدلتها وعرض الحجج والبراهين لإثباتها، إلى جانب مناقشة المقالات المخالفة لها ومحاكمتها بأدلة نقلية وعقلية للوقوف على بطلانها وتهافت مسلك أصحابها. وما كان المتكلمون ليخوضوا في مسائل هذا العلم إلا لضرورة نصرة الحق التي هي واجبة على أهل العلم، نصرا للدين، ودفعا لأقوال المبطلين، وهذا منهج إسلامي سديد. ولذلك فإن ما قام به أبو الحسن الأشعري -مثلا- لا يتجاوز حدود نصرة مذهب أهل السنة والجماعة في أسلوب منطقي جديد، لا يعود على ما هو مقرّر في أصول الدين بالبطلان.

الفرع الثاني: مسمياته

وردت لهذا العلم الباحث في مسائل الاعتقادات مسميات أخرى غير الكلام، حيث تطلق ويراد منها ما يراد من مسمى العقيدة، وهذه التسميات تعددت بفعل ملابسات تاريخية متداخلة ومتشابكة ساهمت في ظهورها، وتجدر الإشارة إلى أن لكل تسمية وجهها وسببها، وسنذكر هذه التسميات مع وجوهها على النحو الآتي:

أولا- علم العقيدة: وذلك «لأنه يبحث في العقائد الإسلامية حتى يؤمن بها المخالفون»([1]). فإن من يؤمن بشيء يعقد قلبه عليه، ويجعله منطلقا لفعله. وقد أطلقت هذه التسمية باعتبار الموضوع، ذلك بأن هذا العلم يبحث عن العقائد التي يعتنقها الإنسان، ولأجل كونه يبحث في مسائل وقضايا ترتبط بالمعتقد، والعلم بهذه القضايا علم بالعقيدة، فسمي بعلم العقيدة. وفي هذه التسمية:

- إعلان عن اشتغال هذا العلم بقضايا البحث العقدي.

- تشريف لهذا العلم بوصفه يؤكد الواجبات الدينية وهي الاعتقادات.

(1) أصالة علم الكلام، م س، ص: 16.

- دعوة للاهتمام بشكل مستقل باعتقاد المسلم.

- تأكيد على أن مسائل العقيدة تندرج تحت علم مخصوص له ثمرة وغاية لا بد من تحصيلها.

ثانيا- علم التوحيد: وهذه التسمية «راجعة إلى أنه يضع التوحيد عقيدة أساسية تستخرج منها باقي العقائد الأخرى بالاستدلال، فصار التوحيد أهم موضوعاته، فسمي العلم بأشرف أجزائه، وهذا الاسم هو الذي يفضله الإمام محمد عبده في رسالة التوحيد وكذلك يسميه بعلم الذات والصفات ذلك لأنه يبحث في صفات الله تعالى، والتي تعد من أهم مباحثه»[1].

وقد ألفت تآليف عدّة تعنى ببيان مسائل الاعتقادات تحت هذا العنوان؛ أطلق اسم التوحيد عليها لأن مبحث الوحدانية هو أشرف مباحث العقيدة على الإطلاق، وذلك من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، وقيل: لأن توحيد الله هو الركن الذي تقوم عليه سائر الأركان، فأطلقت هذه التسمية لأن الهدف من قيام هذا العلم هو إثبات وحدانيته جل وعلا ذاتا وصفاتا وأفعالا، ثم تمييزا للتصور الإسلامي عن غيره، وإن كان هذا ليس مضطردا على جميع الكتب التي ألفت بهذا العنوان، ومن تلك الكتب: كتاب «التوحيد» لأبي بكر بن إسحاق بن خزيمة (ت: 311هـ)، ثم كتاب «التوحيد» لأبي منصور الماتريدي (ت: 333هـ)، وكتاب «التوحيد» لمحمد بن عبد الوهاب (ت: 1206هـ)، و»رسالة التوحيد» لمحمد عبده (ت: 1323هـ).

ثالثا- علم الكلام: وهو أكثر التسميات شهرة وتداولا لهذا العلم، وقد قيل: بأن أول من استعمل هذا التعبير هو ابن النديم (ت: 384هـ) في كتابه «الفهرست»، حيث خصص الباب الخامس من هذا الكتاب لأهل الكلام. وقد وردت أقوال كثيرة تفسّر سبب تسمية هذا العلم بعلم الكلام ذكرها الإيجي في قوله: «إنما سمي كلاما إمّا لأنه بإيزاء المنطق للفلاسفة، أو لأن أبوابه عنونت أولا بالكلام في كذا، أو لأن مسألة الكلام أشهر أجزائه حتى كثر فيه التناحر والسفك فغلب عليه، أو لأنه يورث قدرة على الكلام في الشرعيات ومع الخصم»[2]. فإذا كان فلاسفة اليونان يحفلون بالمنطق الأرسطي ويعدّونه أنفع علومهم على الإطلاق، فإن للمتكلمين أيضا علما يضاهيه نفعا وخدمة وهو علم الكلام، ولذلك نجد الحضور المنطقي طاغيا إلى حد كبير على كتب المتكلمين، بل إنهم يعلنون بدون تقية أو تحرّج استفادتهم في عدّتهم الحجاجية من مناطقة اليونان والسريان.

(1) أصالة علم الكلام، م س، ص: 16.

(2) المواقف في علم الكلام، م س، ص: 8

كما أضاف الإمام النسفي إلى جانب هذه التفاسير أربعة تفسيرات أخرى وهي: الأول؛ «لأنه إنما يتحقق بالمباحثة، وإدارة الكلام من الجانبين وغيره قد يتحقق بمطالعة الكتب والتأمل»(1). وفيه إشارة إلى أن غير علم الكلام قد يتحقق بالمطالعة والنظر دون الحاجة إلى المباحثة وإدارة الكلام، ومثاله معرفة الفقه فإنها تتحقق بمطالعة الكتب والنظر في الأدلة الإجمالية، ثم استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.

والثاني؛ «لأنه أكثر العلوم نزاعا وخلافا، فيشتد افتقاره إلى الكلام مع المخالفين والرد عليهم»(2).

والثالث؛ «لأنه لقوة أدلته صار كأنه هو الكلام دون ما عداه من العلوم، كما يقال للأقوى من الكلامين - هذا هو الكلام»(3).

والرابع؛ «لأنه لابتنائه على الأدلة القطعية المؤيد أكثرها بالأدلة السمعية، كان أشد العلوم تأثيرا في القلب وتغلغلا فيه، فسمي -بالكلام- المشتق من -الكلم- وهو الجرح»(4).

ولا يمكن الحسم في السبب الحقيقي من وراء تسمية هذا العلم بالكلام، إذ ليس هناك تفسير أو جواب واحد، ويبقى للباحث أن ينظر في هاته الأسباب جميعها وله بعد ذلك منها ما يريد.

رابعا- أصول الدين: وتعود «تسميته بعلم أصول الدين، لأن مسائله هي أساس الدين وأصوله، فهو يستدل على أصول العقيدة الإسلامية ويؤسسها على العقل، وهو الاسم الذي غلب عليه في المصنفات المتأخرة»(5). فإن الأصل ما يبنى عليه غيره، وفروع الدين تقوم أساسا على العقائد التي هي في الحقيقة أصول مرجعية وموجّهة.

وقد قيل: بأنه سمي بهذه التسمية تمييزا لقضايا الأصول العقدية عن قضايا الفروع الفقهية، وهذا التقسيم إلى أصول وفروع مأخوذ من تقسيمهم الدين إلى: معرفة وطاعة؛ ويريدون بالمعرفة: العقيدة، وبالطاعة: العمل، وإنه لما كان العمل بطبيعته مؤسَّسا على المعرفة وموجّها بها سميت قضايا المعرفة ومفاهيمها بأصول الدين، وأحكام الطاعة ومتعلّقاتها بفروع الدين. ومن الكتب التي ألفت بهذا العنوان: كتاب «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي، و«الأربعين في أصول الدين» لأبي حامد الغزالي، وبعده للفخر الرازي.

(1) التفتازاني (سعد الدين)، مسعود بن عمر، شرح العقائد النسفية مع حاشيته، تقديم: مجلس المدينة العلمية، مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م، ص: 54.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) م ن، ص: 55.

(5) أصالة علم الكلام، م س، ص: 15.

خامسا- الفقه الأكبر: وترجع هذه التسمية «إلى تمييز مباحثه عن مباحث الفقه العملية والتي تسمى بالفقه الأصغر، فكلاهما علم إلا أن علم الكلام يؤسس النظر، بينما الفقه يؤسس العمل ومعنى الفقه هو العلم، وعلم الكلام هو العلم الأكبر لأنه يكوّن الإيمان، وهو أصل العمل والطاعة فيكون الفقه فرعا لهذا الأصل، فيسمى بالفقه الأصغر»[1]. وهذا الاسم يشير إلى أن العلم بأصول الدين يأتي في المقام الأول، فهو الفقه الأكبر، وبالتالي يسبق العلم به العلم بالفقه الذي يبنى عليه وهو ما يسمى بفقه الشريعة. ثم إن ما وقر في القلب هو أشرف وأكبر قدرا مما هو ظاهر محسوس، إذ عين الله تقع على ما في القلب من معاني العبْدية، ومن هنا كانت الجوارح وما يرتبط بها من أعمال أقلّ مرتبة من التصديق القلبي. وهذه التسمية تنسب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان (ت: 150ه)، حيث ينسب العلماء إليه كتاب «الفقه الأكبر»، وهناك كتاب آخر بالعنوان نفسه ينسب للإمام الشافعي.

وهناك تسميات أخرى أقل شهرة من التي ذكرنا، وكل تسمية كانت لمناسبة خاصة اقتضت تسميته بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما يسمى بالكلام الجديد الذي جاءت تسميته حاملة معاول القطيعة مع الكلام القديم، رغم كونه مجرّد مسائل كلامية مستحدثة كما يقول أكثر الباحثين. فإذا كانت الحاجة إلى تجديد علم الكلام يفرضها الواقع بإشكالاته وتحدياته الخطيرة، فإنه لا جدوى من تغيير التسمية والاصطلاح ما دام المنهج والأسلوب والمقصد هو واحد، أعني الدفاع عن العقائد الإيمانية بأسلوب عقلي مفحِم...، وهذا الدفاع عن المعتقدات الدينية قد لقي حظه وافرا من العناية عند المتقدمين، ويحتاج اليوم إلى استئناف دون تأخير، بتجديد في الوسائل والآليات تتناسب وحجم الإشكالات المطروحة والملوثات المعروضة.

وفي تقديري تعود هاته التسمية التي تقوم على ثنائية القديم والجديد إلى رغبة أصحابها في التفريق بين فترتين زمنيتين؛ الأولى: شهد فيها علم الكلام ازدهارا عظيما، والثانية: عرف فيها أفولا وركودا، فالأولى: هي التي شهدت الكلام القديم، والثانية: هي الفترة التي تلتها مرحلة الكلام الجديد الذي ظهر أول ما ظهر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، عنوانا لكتاب شلبي النعماني[2] (ت: 1332ه) أوّل المنادين بتجديد علم الكلام للرد على الشبهات الحديثة.

(1) أصالة علم الكلام، م س، ص: 16.

(2) شبلي النعماني: ولد سنة 1857م -سنة الثورة- في قرية باندول الهندية. نشأ في بيت عظيم نسبا وشرفا، حيث حرص والده على تثقيفه وتربيته منذ نشأته. وكان مما ساعده على تقدمه العلمي ذهنه الثاقب، وطبعه السليم. أخذ شبلي علم الحديث عن العلامة أحمد علي الشهير، وبعد فراغه من التحصيل دخل خدمة الحكومة. ثم عمل في جامعة عليكرة، وشارك في تأسيس ندوة العلماء بلكنو. توفي الشيخ يوم 18 نونبر 1914م. من أهم مؤلفاته: سيرة الفاروق، وسيرة النبي ﷺ.

وإن مناصري الكلام الجديد يحتاجون إلى عقود لجعله علما مستقلا بذاته، له مقاصده وموضوعاته ومناهجه ومفاهيمه الخاصة به، ثم إنهم في هذا المضمار لا يستغنون عن جهود المتكلمين القدامى، فالقضايا الكلامية الجديدة لا تخرج أكثرها عما أثاره المتقدمون، فإن الأفكار لا تموت، ولا يمكن فهم أكثرها إلا بالرجوع إلى تصوّر العلماء الأولين لها ومسالكهم في دراستها، وكذلك النظر في سياقها القديم ومقدّماتها الأولى...

المطلب الثاني: مقاصد علم الكلام

لقد اتفق عدد من المقاصديين على جعل حفظ الدين مقدّما في الاعتبار على سائر الكليات، وبذلك تكون العقائد -التي عليها مبنى الدين كله - أولى بالحفظ من سائر المصالح. ولا غرو أن وجدنا علم الكلام المتكفل بالدفاع عن العقائد أشرف العلوم على الإطلاق، لأنه المحلّ الذي تتقرّر فيه أصول الدين، وتقام عليها الأدلة والبراهين، ويكفي الإشارة هنا إلى ما قاله حجة الإسلام أبو حامد الغزالي في مستهل كتابه «المستصفى»، حيث قسم العلوم إلى عقلية ودينية، وقسم كلا منهما إلى كلية وجزئية، ثم قال: «فالعلم الكلي من العلوم الدينية هو الكلام، وسائر العلوم من الفقه وأصوله والحديث والتفسير علوم جزئية»[(1)]، وقد أوضح هذا المعنى، ثم قال: «فإذا الكلام هو المتكفل بإثبات مبادئ العلوم الدينية كلها، فهي جزئية الإضافة إلى الكلام، فالكلام هو العلم الأعلى في الرتبة؛ إذ منه النزول إلى هذه الجزئيات»[(2)].

ولقد هبّ المتكلمون منذ البداية إلى استيعاب نصوص الاعتقاد استيعابا قائما على الجمع بين صحيح الشرع وصريح العقل، فقرروا ألا تعارض بين منطق العقل ومنطق الوحي، ثم وجهوا نظرهم إلى الثقافات الأخرى التي وقفت لهذا الدين بالمرصاد، فوقفوا على تهافتها، وكشفوا النقاب عن بعض التناقضات والحجج الواهية التي يلجأ إليها بعض الفلاسفة الملحدين والمفكرين المعاندين للتقليل من شأن الإسلام، لينطلقوا بعد ذلك للدفاع عن حمى العقائد الدينية، فهم جميعا متفقون على ضرورة مواجهة الثقافات الأجنبية والتصدي لها وضرورة بيان تهافتها على صخرتي العقل والنص، «ومع أن هذا الهدف قد وحد المتكلمين صوبه، إلا أننا من جهة أخرى، نجد أن الاختلافات بدأت تستعر بين المتكلمين، الأمر الذي أدى إلى فرقتهم وتشيع بعضهم لهذا وتشيع البعض الآخر لذاك»[(3)]. ولنا وقفة في أسباب هذا التفرق في معرض بيان سياقات نشأة علم الكلام.

(1) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المستصفى من علم الأصول، طبعة: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، 1322هـ، ج: 1، ص: 5.

(2) م ن، ص: 6.

(3) عون، فيصل بدير، علم الكلام ومدارسه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر، ص: 9.

ومن هنا تبرز مقاصد علم الكلام التي تروم إثبات أركان الإيمان وإيضاحها وبسطها على صخرتي النقل والعقل، كما أن هذا العرض والإيضاح والبسط متوجّه بالأساس إلى المؤمنين الموافقين تثبيتا لهم وتمكينا للمذهب الحق في قلوبهم، وهذا المقصد يمكن أن نضع له عنوانا بارزا يدلّ عليه وهو تحقيق مناعة الجسم الإسلامي؛ من خلال بناء حصانة فكرية عند كل فرد من أفراد المجتمع المسلم، قوامها الجمع بين النقل والعقل في تحديد قضايا البحث العقدي، بغية تحقيق التمنيع والخلاص الفردي –إذ كلما ازدادت معرفة المؤمن بربه ازداد إيمانه به- كمرحلة أولى، ثم تليها بعد ذلك مرحلة الخلاص الجماعي تكون الأمة فيها عالمة مدركة إدراكا جازما ناشئا عن دليل لمسائل الاعتقادات، إذ المقصد من «الكلام أن يصير الإيمان والتصديق بالأحكام الشرعية متيقنا محكما لا تزلزله شبه المبطلين، ومنفعته في الدنيا انتظام أمر المعاش بالمحافظة على العدل والمعاملة التي يحتاج إليها في بقاء النوع على وجه لا يؤدي إلى الفساد، وفي الآخرة النجاة من العذاب المرتب على الكفر وسوء الاعتقاد»[1].

ثم هو متوجّه أيضا إلى المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب أهل السنة والجماعة تقويما لعقائدهم، وحثهم على الدخول في الدين الحقّ؛ فلا يوجّه علم الكلام خطابه إلى المسلمين فحسب، بل إن جزءا كبيرا من هذا الخطاب هو متعلّق بالمخالفين من غير المسلمين، على اعتبار أن الدين للعالمين أجمعين. وإننا نحتاج إلى عدّة منهجية ومعرفية جديدة لمواجهة الإشكالات والتحديات المعاصرة التي طرحتها العولمة في حياة البشر الدينية، وهذا لن يتحقق إلا بتجديد علم الكلام وتطويره حتى يكون قادرا على مجابهة أنماط التفكير المختلفة التي تطرح يمنة ويسرة.

وبناء على ما تقدّم، فإن علم الكلام عند نشأته وفي كثير من عصوره قصد:

- إثبات العقائد الإيمانية إثباتا علميا-شرعيا، والبرهنة على صدقها بالأدلة العقلية.

- الرد على الشبهات التي يثيرها المخالفون على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، ومناقشة عقائدهم وإبطالها، بتقديم البراهين والحجج على زيفها وتهافتها.

وهاذان المقصدان نفسهما لا غيرهما أكدهما غير واحد من العلماء المهتمين بعلم الكلام -قديما وحديثا-، وقد نبّه عضد الدين الإيجي في كتابه «المواقف» إلى أن المقصود من علم الكلام فضائل وفوائد خمسة، وهي أمور:

(1) التفتازاني، سعد الدين، شرح المقاصد في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1409هـ-1989م، ص: 175.

الأول: الترقي من حضيض التقليد إلى ذروة الإيقان...

الثاني: إرشاد المسترشدين بإيضاح الحجة، وإلزام المعاندين بإقامة الحجة.

الثالث: حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شُبه المبطلين.

الرابع: أن تبنى عليه العلوم الشرعية فإنه أساسها وإليه يؤول أخذها واقتباسها.

الخامس: صحة النية والاعتقاد، إذ بها يرجى قبول العمل وغاية ذلك كله الفوز بسعادة الدارين[1].

ويتوافق كلام الإيجي مع ما قرّره الغزالي من أن المقصد من علم الكلام هو: «حفظ عقيدة أهل السنة، وحراستها عن تشويش أهل البدعة»[2]. ومن هنا فإن مقصد علم الكلام هو الدفاع عن العقائد الإيمانية وحراستها، وليس الهدف منه إنشاء المعرفة العقدية، بل هو مسبوق بحصول المعرفة بالعقائد عن طريق الوحي، ولا يخرج عما أوحى الله به. وأما مسائله ومناهجه، فإنها تتشكل من شبهات المخالفين ومقالات المتكلمين، وبما أنّه محكوم في مسائله ومناهجه بمقالات الخصوم وشبهاتهم وأساليبهم في التحدي والحجاج، فهو علم قديم متجدّد، وهذا ما يجعل من خصائصه الاستمرارية والدوام في كل زمان. ولا نفهم لماذا نهى الفقهاء عن تعاطي علم الكلام رغم ما يتيحه من خدمات جليلة تتعلّق بإثبات أسمى أركان الدين وهي العقائد؟

وإن كثيرا من الناس يعدّون الاهتمام بهاته المقاصد التي أوردناها والاشتغال بها وعليها ترفا فكريا ومحاولة لإحلال الماضي محلّ الحاضر، ويعتقدون أن البحث في قضايا الاعتقاد بمنهج عقلي، غير مطلوب شرعا ولا جدوى منه، أو على الأقل كان مطلوبا في ذلك الزمن الذي عرف مقالات فاسدة كانت تحتاج إلى رد فوري دون تأخير، ومستندهم في ذلك أن العقيدة تقتضي التسليم والتصديق، ويكفي فيها الاتباع. نعم، إن الاتباع المستند إلى الوحي هو محمود مطلقا؛ بمعنى أن المتّبع للقرآن الكريم والسنة النبوية القطعية في باب العقائد صحّ إيمانه لاتباعه القطعي، ولكن من وفقه الله تعالى للجمع بين النقل والعقل في باب العقائد فإنه قد جمع بين نورين، ولله درّ حجّة الإسلام الغزالي إذ يقول: «فالمعرض عن العقل، مكتفيا بنور القرآن، مثاله المتعرض لنور الشمس مغمضا للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان. فالعقل مع الشرع نور على نور...»[3].

(1) المواقف في علم الكلام، م س، ص: 8.

(2) الغزالي، أبو حامد، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحليم محمود، طبع دار الكتب الحديثية، مصر، الطبعة السابعة، 1992م، ص: 118.

(3) الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م، ص: 4.

المبحث الثاني: في بيان الأسباب التاريخية التي أدت إلى نشوء علم الكلام

إن علم الكلام لم ينشأ في الأمة الإسلامية جملة واحدة، ولم تكن نشأته ثمرة أو نتيجة لعامل أو سبب واحد، بل كان نتيجة لعوامل متعددة: دينية وسياسية واجتماعية وثقافية؛ بعضها داخلي وثيق الصلة بالمجتمع الإسلامي نفسه، وذلك مثل الاختلاف في حكم عصاة المسلمين أو مرتكبي الكبائر، إذ بعد أن وضعت الحرب أوزارها في أعقاب الفتنة الكبرى التي وقعت بين علي ومعاوية -رضي الله عنهما-، تحوّل الصراع المسلح إلى صراع فكري وسياسي انقسم المسلمون بسببه إلى فرق وأحزاب يكفر بعضها الآخر، ثم كذلك مسألة الخلاف في بعض النصوص الدينية الموهمة للتشبيه والتجسيم، فيما يعرف عند المفسرين بالمحكم والمتشابه، والتي كانت هي الأخرى من أوائل القضايا التي أثيرت داخل الجسم الإسلامي، مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في تفسير العقائد، والخوض في مشكلات عقائدية نظرية مجردة لا ينبني عليها عمل، لم يعرفها الرعيل الأول المسلمين.

وبعضها الآخر يعود إلى عوامل وافدة من الخارج، وذلك مثل التقاء الإسلام بحضارات وديانات الأمم المفتوحة، ومثل حركة الترجمة التي أفضت إلى تسرّب الفلسفة اليونانية بكل ما تحمله من تصورات وأفكار إلى الجماعة الإسلامية، مما أفضى إلى انشقاق الأمة تفاريقَ العَصَا. وسأحاول أن أقف متناولا كل عامل من هذه العوامل الأربعة على النحو الآتي:

المطلب الأول: النص حمّال أوجه

إن في طبيعة النص القرآني والنبوي لسببا قويا في ظهور علم الكلام، وذلك لاحتماله أوجها متعددة في فهمه أو تفسيره أو تأويله، مما أتاح لأهل النظر أن يأخذ كل منهم بما انتهى إليه نظره في هذا النص. ولا شك أن هذا الاختلاف في النظر هو خصيصة أصيلة من خصائص الطبيعة البشرية، ويعكس قدرة العقول على توليد الآراء والتعبير عنها من خلال وجهات نظر مختلفة، وتلك مرحلة جيدة من النضج نحتاج أن نصل إليها، ومن الخطأ محاولة جمع جميع المياه المتدفقة في جداول مختلفة في جدول واحد، ذلك بأن الله تعالى خلق الناس بنزعات ومشارب متعددة وبأذواق مختلفة، ومن ثم فمن البديهي أن لا يجمعوا على فهم واحد لتفاصيل التعاليم الإسلامية في أصول الدين أو فروعه.

فإن «طبيعة البشر من ناحية، وطبيعة اللغة التي نزلت ودونت بها مصادر التعاليم الدينية نفسها، أعني القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة من ناحية ثانية، وكيفية تناقل ووصول تلك النصوص للأجيال اللاحقة من علماء الإسلام من ناحية ثالثة، وطبيعة الحياة

الاجتماعية والسياسية والتوزع الجغرافي والخلفيات الثقافية في كل مجتمع من المجتمعات التي انتشر فيها الإسلام من ناحية رابعة، كلها تؤدي -بالضرورة- لآراء مختلفة ومشارب متنوعة في استنباط تفاصيل الدين والفروع الجزئية فيه»[1]. إذ هناك ما يمكن أن نسميه بالقراءة الجامدة والسطحية للنصوص، والتوقف عند ظواهرها دون الغوص فيها وحملها على معاني أخرى تحتملها، وهناك في المقابل قراءة تتعدى حرفية النصوص إلى مقاصدها، وهي قراءة تمتلك قدرة أكبر على استشراف ما هو أعمق من الظاهر، ولابد أن ينعكس ذلك -بشكل أو بآخر- على طريقة فهمهم للدين أصولا وفروعا.

ومن هذه النصوص «ما يوحي بالتشبيه والتجسيم، مثل الآيات التي ورد فيها ذكر اليد والوجه والاستواء على العرش، ولكن إلى جانب هذه الآيات توجد آيات التنزيه المطلق، مثل قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[2]، وهي الواجبة الاعتقاد، فكان بعض المسلمين يسلم بآيات الصفات كما وردت، دون تأويل، والبعض الآخر يتأوّلها لتصبح متمشية مع ما يعتقده من التنزيه، ووقع بعض المسلمين في التشبيه والتجسيم، وهذا كله مما أدى إلى ظهور علم الكلام الباحث في مثل هذه العقائد»[3]. وإنه يجب على من يريد أن يستدل بالنص الشرعي «أن يعرف علوم العربية ليتقن لفظه، وعلوم البيان والمنطق والوضع والأصول ليدرك أسرارها لأن هذه علوم بقوانين علاقة ألفاظ كلام العرب وتراكيبه بالمعاني، بحيث إن من لم يعرفها يقع له الخطأ في فهم معانيه، ويظن أنه فهمها وهو غالط جاهل»[4].

المطلب الثاني: اختلاط السياسة بالدين

لعل المهد الرئيس لصراعات فكرية -سياسية ودينية- واسعة، أحداث الفتنة الكبرى التي أفرزت فرقا وتيارات سياسية تبنت في البداية مواقف سياسية تجاه نظام الخلافة والحكم، لكن سرعان ما تحولت هاته المواقف إلى طروحات نظرية، تلتها إشكالات أخرى دار حولها

(1) رستم، سعد، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات - النشأة . التاريخ . العقيدة . التوزع الجغرافي-، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2004م. ص: 74.

(2) الشورى: 11.

(3) التفتزاني، أبو الوفا الغنيمي، علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر، ص: 9.

(4) الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، تحقيق: محمد عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي- الدار البيضاء، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، 1424 - 2002م، ص: 110 - 111.

الجدال، أهمها مسألة ارتكاب الذنوب، فتعددت الآراء والأقوال في مصير المسلم المذنب، فكان من ذلك الخوارج، والإباضية، والمعتزلة، وغيرهم. يقول الحجوي مبيّنا تكريس البعد السياسيّ للفرقة المذهبية في العقائد: «ولو أن الخليفتين -أي المأمون والمتوكل- تركا الحرية التامة لأهل العلم، فأطلقوا عنان أفكارهم في البحث عن الحق لظهر، ورجعت الطائفتان إلى وفاق. فتداخل أهل السياسة في أمثال هذا هو سدل لجلباب الليل على الحقائق، وسد حاجز عن تقدم العلم، كذلك بتداخل العوام مع العلماء في هذه الميادين، كما أن العلماء لا يستعينون بالخلفاء أو العامة إلا إذا قصرت خطاهم، وخافوا ظهور خطئهم»[1]. ويقول ابن عاشور في هذا السياق أيضا: «ولو قُصر الخلاف على ما بين العلماء لكان أمر التفريق يسيرا، ولكن حفّ به من الحميّة والتعصّب ما بعث كل طائفة على الانتصار بجماعة من العامة يلقنونهم سطحيا فساد مذاهب المخالفين، فتتخيلها العامة إلحادا في الدين...»[2].

وباسم الاجتهاد في فهم النص، صارت كل فرقة تلجأ إلى النصوص الدينية فتأولها تأويلا خاصا من أجل أن تؤيد بها موقفها السياسي التي ذهبت إليه، فأضحى وقتئذ كل حزب سياسي فرقة دينية تدين بمعتقد. وقد استغرب الحجوي -رحمه الله- اختلاف المذاهب الكلامية في قضية خلق القرآن، فجاء بأدلة الفريقين كليهما –أقصد القائلين بخلق القرآن، وغيرهم أهل السنة والجماعة الذين قرّروا بأن القرآن كلام الله غير مخلوق- فترجّح عنده أنها نزاع محلّه الأصلي خلاف لفظي، وأن الخائضين فيها دافعهم غرض دنيوي-سياسي لا نفع ديني، يقول بعد بحث طويل مستوعب للقضية من كل جوانبها: «وعلى كل حال، من كان حر الضمير واللسان يقف باهتا كيف وقع هذا الخلاف، وسفكت لأجله دماء، واستبيحت أعراض في لا شيء ما ذاك إلا أنها مسائل سياسية طليت بطلاء الدين تمويها على المغفلين»[3]. «وهكذا جل الخلاف المنسوب للمعتزلة وأهل السنة آيل إلى هذا فهي مسائل حزبية سياسية لا مذهبية دينية»[4].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لفرقة المعتزلة أثرا كبيرا في نشأة علم الكلام، وفي ذلك يقول طاش كبرى زاده: «فاعلم أن مبدأ شيوع الكلام كان بأيدي المعتزلة والقدرية، في حدود المائة من الهجرة»[5]، وكانت نشأتها نشأة فكرية خالصة، نتيجة الاختلاف في قضية عقدية تتعلق

(1) الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1428هـ - 2007م، المجلد الثاني، ص: 14.

(2) أليس الصبح بقريب م س، ص: 183.

(3) الفكر السامي، م س، المجلد الثاني، ص: 23- 24.

(4) م ن، ص: 23.

(5) زاده، طاش كبرى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م، ج: 2، ص: 148.

بالآخرة لا بالدنيا -مرتكب الكبيرة ومصيره-، وهي بذلك تختلف في نشأتها عن نشأة مذهبي الشيعة والخوارج اللذان ارتبطت نشأتهما ارتباطا وثيقا بمسألة سياسية كبرى عند المسلمين وهي مسألة الإمامة، ولكن المعتزلة لم تلبث أن غرقت في أتون السياسية فلم تخرج منها.

وهذا الاختلاف بين النشأتين، يؤكد لنا حقيقة مهمّة جدا وهي «أنه على مدار التاريخ الإسلامي كان هناك ارتباط وثيق، يصل إلى درجة التلازم، بين الفكر المستمد من الإسلام وبين العمل السياسي الفعلي، وهذا التلازم حقيقة تاريخية وواقعية لا ينكرها إلا مكابر؛ فأصحاب الرأي السياسي احتاجوا إلى الفكر والفقه لتثبيت أقدامهم في منظومة الحياة الفكرية الإسلامية، وأصحاب الفكر المحض لم يلبثوا أن دخلوا الحياة السياسية من أوسع أبوابها، وتحولت معاركهم من معارك سلاحها العقل واللسان إلى معارك يتسلحون فيها أحيانا بنفوذ السلطان وقهر السجان؛ وقد ترتب على ذلك من المظالم والمفاسد ما نال ضرره الأمة الإسلامية كلها، وهو ضرر تتجدد آثاره كلما وقع الاستقواء الفكري بالسياسة، أو القهر السياسي متدثرا برداه من الفكر»[1].

وهكذا يظهر جليا أن الخلافات السياسية التي حصلت في صدر الإسلام، قد ارتبطت بما هو ديني محض، فترتب عليها تشرذم الأمة الإسلامية وانقسامها إلى فرق ومذاهب متباينة خائضة في مجال البحث العقدي بشكل جدلي خلافي، فكان من ذلك أن نشأ علم الكلام عند المسلمين.

المطلب الثالث: توسّع الرقعة الإسلامية

إنّه ممّا أعان على تطوّر علم الكلام، بتدعيم مناهجه وتعميق مباحثه، احتكاكه بالأديان السماويّة والملل والنّحل المخالفة للإسلام، نتيجة توسع الرقعة الإسلامية. فلا غرو أنّ علم الكلام نشأ نشأة إسلاميّة أصيلة نتيجة عوامل إسلاميّة من داخل الجسم الإسلامي نفسه، «غير أنّه يمكن القول بأنّ هناك مؤثّرات أجنبيّة أعانت على تطوّر علم الكلام، بتوسيع مباحثه وتعميقها، فأضيفت إليه موضوعات جديدة نتيجة احتكاكه بهذه المؤثّرات الأجنبيّة وصقلت مناهجه وتدعّمت»[2].

إذ وقت التقاء الإسلام بديانات وحضارات الأمم المفتوحة، عاش المسلمون مع هؤلاء المخالفين، واحتكوا بهم داخل الحياة العامة، فحدث نوع من التأثير المتبادل بين أصحاب

(1) العوا، محمد سليم، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016م، ص: 198.

(2) أصالة علم الكلام، م س، ص: 111.

الدين الفاتح والبيئة المفتوحة، نشأ عنه اتساع نطاق علم الكلام، ومن هنا اختلطت به مباحث أخرى تتعلق بالمشكلات التي أثارها المخالفون، وكان عليه التصدي لها بمناقشتها وبيان تهافتها، كما استعان المتكلمون في عملية الدفاع عن الإسلام والرد على شبهات المخالفين بمناهجهم التي سلكوها، ذلك بأن خير وسيلة لدفع الخصوم، أن يكون هذا الدفع بوسائلهم التي ألفوها، وطالما أنها وسائل لا غايات، فهي مشروعة. ثم إن المسلمين قد احتكوا -كما ذكرنا- بأهل الديانات السماوية من يهود ونصارى «وكان هؤلاء أصحاب علم وفلسفة، ولهم عناية بالجدل في العقائد، فلعله قد ترتب على هذا الاحتكاك أن وجد لدى المسلمين حب الجدل والنقاش في مسائل العقائد الإسلامية على نحو ما ارتأوه عند المسيحين واليهود»[1].

هذا، وقد قامت صراعات بين الثقافة الإسلامية المستلهمة في أكثرها من نصوص الكتاب والسّنة، وبين عقائد وثقافات الدّيانات والحضارات الأخرى، لما بين هذه وتلك من اختلافات جليّة ساعدت على قيام علم الكلام من جهة، وإيقاد شرارة الفرقة بين علماء الكلام من جهة ثانية، ذلك بأن «هذه التّيارات الثّقافية المتباينة، لم تكن كلّها موضع إنكار أو استنكار من مختلف علماء الكلام، لأنّ هذه التيارات الثقافية قد أصابت قدرا من الحقيقة (من وجهة نظر بعض المتكلمين على الأقل)، وهي في هذا القدر وافقت الدين الإسلامي ووافقها، ولهذا فإنّ موقف علماء الكلام من مثل هذه التّيارات الثّقافيّة لم يكن التّأكيد المطلق، كما لم يكن أيضا الرّفض المطلق»[2].

فبعد أن دخلت في الإسلام نحل وملل ذات ديانات وحضارات مخصوصة، لم يقدر أصحابها على التّخلص كلّيا من لوثة ما دانوا به قبل الفتح الإسلامي، ولم يستطيعوا إقامة قطيعة مع العادات الموروثة بالدّخول في الدّين الجديد الذي لم يألفوه، وكانوا يحنّون لما كان عليه الحال قبل الثّورة الإسلاميّة التي عصفت بكلّ باطل قد ألفوه، فحصل لهم ضرب من الحقد على زوال ما كان لهم من مجد الأسلاف، فجعلوا رأس مالهم الظّنون والشّكوك، والشّبهات والمعاندات، تعلّقوا بها عداوة لحقائق النقل والعقل.

فكان من الضروري أن تقوم «طائفة من علماء المسلمين من ذوي الخبرة بالمنطق وبراهينه للرّد عليهم، وهذا ما فعله المعتزلة من المتكلّمين، الذين كانت بينهم وبين المجوس مجادلات معروفة، فأدّى هذا كله إلى إرساء قواعد علم الكلام، كما أظهر وجه الحاجة إليه عند المسلمين بوضوح»[3].

(1) علم الكلام وبعض مشكلاته، م س، ص: 19.

(2) علم الكلام ومدارسه، م س، ص: 19.

(3) علم الكلام وبعض مشكلاته، م س، ص: 23.

المطلب الرابع: ترجمة التراث اليوناني إلى العربية

لقد كان للاتصال بالفلسفة اليونانيّة، بعد ترجمة كتبها إلى اللّغة العربيّة بإيعاز من بعض خلفاء بني العباس أثر كبير في نشأة علم الكلام، إذ اطلع المتكلمون على المنطق والفلسفة اليونانيين إثر نقلهما إلى العربيّة، وكان من نتائج ذلك توسيع مباحث علم الكلام، وتحديد مسائله، وتدعيم منهجه، وكان من نتائج ذلك أن أدخلت الفرق الكلامية في العقائد المنطق المقتبس «من الكتب المترجمة عن الأفكار اليونانية والرومانية، وتجرؤوا على الكلام في ذلك بما أتوا من المهارة في الفلسفة المذكورة، وكشفوا القناع للكلام فيما كان السلف لا يتجرؤون عليه، ويقفون عند حد التسليم والتفويض»[1]، وفي ذلك يقول ابن عاشور: «إنّ ترجمة علوم اليونان ساقت المسلمين إلى التشبُّه بهم في تحرير فلسفة الاعتقاد...»[2].

فقد دخلت الفلسفة إلى العالم الإسلامي عن طريق الترجمة في عهد الخليفة المأمون العباسي، الذي أمر بنقل كتب الفلسفة اليونانية إلى اللغة العربية، ولا يهمنا هنا غرض الخليفة المأمون من هذا النقل، وهل هو شغف معرفي؟ أم هدف أيديولوجي من أجل مواجهة الفرق والمذاهب المناوئة له في الحكم والفكر؟ يقول الإمام السّيوطي وهو يتحدّث عن الكلام والمنطق والفلسفة: «علوم الأوائل دخلت إلى المسلمين في القرن الأول، لمّا فتحوا بلاد الأعاجم، ولكنّها لم تكثر فيهم، ولم تشتهر بينهم لما كان السّلف يمنعون من الخوض فيها، ثم اشتهرت في زمن البرمكي، ثم قوي انتشارها في زمن المأمون، لما أثاره من البدع وحثّ عليه من الاشتغال بعلوم الأوائل وإخماد السّنة»[3].

وقد تناول المتكلّمون ما نقل إليهم من التّراث اليوناني بالدّراسة وصبغوه بالصّبغة الإسلاميّة، وأوكل المعتزلة إلى أنفسهم مهمّة المزج بين مناهج البحث العقدي الإسلامي ومناهج الفلسفة اليونانية، وفي ذلك يقول الشهرستاني: «ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين فسّرت أيام المأمون، فخلطت مناهجها بمناهج الكلام، وأفردتها فنّا من فنون العلم، وسمتها باسم الكلام»[4]. وإنه «لا يقدح في أصالة علم الكلام الإسلاميّة احتواؤه على

(1) الفكر السامي، م س، المجلد الثاني، ص: 13.

(2) أليس الصبح بقريب، م س، ص: 183. وقد أفرد ابن عاشور في أول كتابه عند حديثه عن أطوار التعليم العربي الإسلامي قسما مخصوصا للحديث بإسهاب عن ظهور النِحل في العقائد، وما نالته يومئذ بعض الفرق من تأييد ودعم رسمي من الدولة قوّى شوكتها، وهيّأ لها دعائم استمرارها. انظر: أليس الصبح بقريب، ص: 40.

(3) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق: علي سامي النشار وسعاد علي عبد الرزاق، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1970م، ص: 44-45.

(4) الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، بهامش الفصل، طبع المطبعة الأدبية، سوق الخضار القديم، مصر، الطبعة الأولى، 1317هـ، ج: 1، ص: 23-33.

بعض أساليب الخصوم، أو اشتماله على بعض مباحث الفلسفة وطرائقها، ذلك لأنّ هذا كلّه كان لغاية دينيّة وهي الدّفاع عن الدّين وتوكيد أصوله، كما لا يقدح أيضا في كونه علما دينيّا، من جملة العلوم الشّرعيّة الدّينيّة»[1].

كما حاول الفلاسفة المسلمون أيضا التوفيق بين الآراء الفلسفية ومسائل الدين، ذلك أن الحديث عن الفلسفة الإسلامية هو حديث عن إشكالية فحواها أن الفلسفة بوتقة للأفكار الوضعية وهي كلمة ارتبطت تاريخيا بالآراء النسبية والآراء التي قد تصيب وقد تخطئ، بينما الدين الإسلامي يعرض حقائق كلية سالمة من النقص والتناقض، باعتبار أن الدين مصدره الوحي لا العقول البشرية، مما يجعل ثوابت وقطعيات الدين الإسلامي «حقائق مطلقة» لمن آمن واستنار قلبه وعقله، وهو الأمر الذي دفع المسلمين إلى إيجاد توافق بين الفلسفة المستلهمة من الثقافة اليونانية، والشريعة الإسلامية التي شكلت الثابت الأساسي للثقافة العربية.

إذ انصرفت جهود المتكلمين لممارسة مناهج تعتمد بدرجة أكبر على العقل، حيث إن التطور الذي حصل في المجتمع الإسلامي، أفضى إلى الاعتماد على العقل بدرجات متزايدة، ولا سيما عند دخول الجدل في مجال الاشتغال العقدي ونشوء الفرق الكلامية المختلفة، ثم دخول مصادر فارسية وهندية ويونانية بعد انتشار الترجمة. فمعظم المذاهب الكلامية اعتبرت المنطق أداة ومعيارا لقراءة القضايا المعرفية وتحليلها، في حين اعتبر الفقهاء والمحدثون الكتاب والسنة، والإجماع والقياس، أساس النقل والعقل، فأطلق على المدارس الكلامية والفلسفية مسمى المدرسة العقلية، كما أطلق على مدارس الفقه والحديث مسمى المدرسة النقلية.

وتظهر هنا مشكلة حقيقية متعلقة بمسألة التمايز بين العقل والنقل، فإن الملاحظ أن معظم علماء المسلمين كانوا يعتمدون على العقل، وأن ما دار من خلاف بين العقل والنقل، لم يكن ليجعل من العالم معتمدا على النقل فقط، أو على العقل فحسب، بل إن فكرة تقديم العقل على النقل أو العكس هي فكرة زائفة، لأن النقل والعقل عنصران أساسيان في النظام المعرفي الإسلامي، فالنقل مصدر يستمد منه الجميع، والعقل أداة الاستمداد يمارسها الجميع، والفرق بينهما ليس في الرتبة وإنما في الوظيفة. ومهما كان المعيار الذي يعتمد عليه في تصنيف المذاهب أو التيارات الفكرية في التراث الإسلامي، فإن العقل والنقل حاضران وبقوة. وهذا لا يمنع القول بأن حضور أحدهما عند عالم من العلماء كان أكثر من حضوره عند آخر. «لكن من غير الممكن أن يكون العقل غائبا حتى في عملية النقل والاتباع، لأن اختيار النقل والاتباع هو في الأساس اختيار عقلي، فالغزالي مثلا وهو يركز على ما يسميه العلوم الدينية

(1) أصالة علم الكلام، م س، ص: 112.

يقرر أن إدراكها يحتاج إلى كمال العقل، فهو يقول: وليس يخفى أن العلوم الدينية، وهي «فقه طريق الآخرة» إنما تدرك بكمال العقل وصفاء الذكاء»[1].

تلكم كانت أربعة من أهم الأسباب التاريخية التي أفضت إلى نشوء علم الكلام الذي عرف مراحل تاريخية متذبذبة؛ حيث شهد في بعضها تطورا وازدهارا، كما شهد في بعضها الآخر ركودا وجمودا، إذ نجد أحيانا مرور قرنين أو أكثر دون أن يشهد هذا العلم تطورا ملحوظا في أسلوبه وأدواته والقضايا التي ينافح عنها. كما عرف هذا العلم محاولات إحياء وانبعاث من جديد، لكنها محاولات رامت تبديد الكلام القديم وإحداث قطيعة منهجية معه، والأولى أن نصرف الوقت والجهد إلى تجديد علم الكلام تجديدا مواكبا للتطورات الوقتية –من حيث الوسائل والأساليب والمباحث- لتحريره من عوامل ضعفه الطارئة عليه، حتى يعود إلى حقيقته بين المسلمين، ويقوم بوظيفته لديهم.

خاتمة:

فإني وقد بلغت كلمة الختام، أرى أن أذكُر أبرز النتائج العامة التي تمّ التوصّل إليها، وذلك على النحو الآتي:

- إن علم الكلام هو علم إسلامي أصيل دافع عن العقائد الإسلامية، وعبّر عن خصائص الفكر الإسلامي.
- لعلم الكلام مسميات متعددة، وكل تسمية كانت لمناسبة خاصة اقتضت تسميته بها.
- إن المقصد من علم الكلام -في أول نشأته وطيلة مدّة وجوده- إثبات أصول الدين وإيضاحها، بالإضافة إلى الدفاع عنها، وذلك بعد أن ظهرت إشكالات الملل والديانات المخالفة في الرقعة الإسلامية.
- إن المقلد في باب العقائد يصحّ إيمانه على مذهب جمهور أهل السنة والجماعة، ولكن الموفَّق للجمع بين العقل والنقل في إثبات ما يعتقد يكون قد جمع بين نورين.
- لم ينشأ في علم الكلام نتيجة سبب واحد، بل كان نتيجة أسباب متعددة؛ بعضها داخلي وثيق الصلة بالمجتمع الإسلامي، وبعضها الآخر يعود إلى عوامل وافدة من الخارج.

(1) ملكاوي، فتحي حسن، التراث التربوي الإسلامي: حالة البحث فيه، ولمحات من تطوره، وقطوف من نصوصه ومدارسه، والكتاب هو الأول من ثلاثة كتب لدراسة التراث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1439هـ-2018م، ص: 394.

لائحة المصادر والمراجع

• القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: عبد الله محمد الدرويش، جدار يعرب، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ—2004م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر، أليس الصبح بقريب (التعليم العربي الإسلامي- دراسة تاريخية وآراء إصلاحية)، دار سحنون-تونس، دار السلام-مصر، الطبعة الرابعة، 1436هـ-2015م.

- الإيجي، عبد الرحمن عضد الدين، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ نشر.

- التفتازاني، سعد الدين، شرح المقاصد في علم الكلام، تحقيق: عبدالرحمن عميرة، منشورات الشريف الرضي، قم، إيران، الطبعة الأولى، 1409هـ-1989م.

- التفتازاني (سعد الدين)، مسعود بن عمر، شرح العقائد النسفية مع حاشيته، تقديم: مجلس المدينة العلمية، مكتبة المدينة للطباعة والنشر والتوزيع، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى، 1430هـ-2009م.

- التفتزاني، أبو الوفا الغنيمي، علم الكلام وبعض مشكلاته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر.

- الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين، تحقيق: محمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي – الدار البيضاء، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ- 2005م.

- الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، تحقيق: محمد عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي- الدار البيضاء، دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الأولى، 1424- 2002م.

- الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تحقيق: أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1428هـ- 2007م.

- رستم، سعد، الفرق والمذاهب الإسلامية منذ البدايات - النشأة . التاريخ . العقيدة . التوزع الجغرافي، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2004م.

- السيد، محمد صالح محمد، أصالة علم الكلام، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، طبعة: 1987م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق: علي سامي النشار وسعاد علي عبد الرزاق، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1970م.

- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، بهامش الفصل، طبع المطبعة الأدبية، سوق الخضار القديم، مصر، الطبعة الأولى، 1317هـ.

- عباس، فضل حسن، التفسير أساسياته واتجاهاته، مكتبة دنديس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005م.

- العوا، محمد سليم، المدارس الفكرية الإسلامية من الخوارج إلى الإخوان المسلمين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2016م.

- عون، فيصل بدير، علم الكلام ومدارسه، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ نشر.

- الغزالي، أبو حامد، الاقتصاد في الاعتقاد، طبعة دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983م.

- الغزالي، أبو حامد، المستصفى من علم الأصول، طبعة: المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، الطبعة الأولى، 1322هـ.

- الغزالي، أبو حامد، المنقذ من الضلال، تحقيق: عبد الحليم محمود، طبع دار الكتب الحديثية، مصر، الطبعة السابعة، 1992م.

- الفارابي، أبو نصر محمد، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه وبوبه: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

- ملكاوي، فتحي حسن، التراث التربوي الإسلامي: حالة البحث فيه، ولمحات من تطوره، وقطوف من نصوصه ومدارسه، والكتاب هو الأول من ثلاثة كتب لدراسة التراث، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى 1439هـ- 2018.